السعي إلى السيطرة على منابع النفط في العالم والرهانات الإستراتيجية المستقبلية

د. مسعود مجيطنة*

Résumé:

Il est certain que les hydrocarbures resteront durant les quelques décennies qui viennent la principale source de la consommation énergétique dans le monde.

Vu l'importance stratégique des hydrocarbures, d'une part, et le fait qu'elle soit une source énergétique non renouvelable et en voie de déclin, d'autre part; la tendance actuelle à la hausse du prix de pétrole va se poursuivre à moyen et long terme. En d'autres termes, l'offre et la demande tirent le cours du pétrole vers le haut. Voici l'idée directrice de notre réflexion. Une deuxième idée, consiste en le fait que les plus importantes réserves et ressources d'hydrocarbures se concentrent essentiellement dans un petit nombre de pays de petit de taille, chaque gros consommateur a sa propre stratégie. Pour y arriver, il recourt à tous les moyens: économiques, diplomatiques et même militaires, quand il juge cela nécessaire, comme ç' était le cas en Irak et en Afghanistan.

* أستاذ محاضر، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بن يوسف بن خدة – جامعة الجزائر.

الملخص:

من المؤكد أن المحروقات سوف تظل لعقود عدة قادمة المصدر الرئيسي للطاقة. وذلك بسبب كون البحث والتطوير لم يتمكن إلى حد الآن من إيجاد مصدر طاقة بديل، من جهة؛ وكونها في الطريق إلى النضوب بسبب عدم قابليتها للتجديد وتزايد الطلب العالمي الكبير عليها، من جهة ثانية؛ فإن الارتفاع الذي تعرفه أسعارها منذ عام 2000، في تقديرنا هو ميل للفترة الزمنية الطويلة. وما على الاقتصاد العالمي إلا التكيف معه؛ هذه أول أهم فكرة في تصورنا. أما ثاني فكرة، وهي لا تقل أهمية عن الأولى، فتتمثل في كون الاحتياطات والموارد النفطية العالمية توجد متركزة في مناطق محددة من العالم. وعليه فإن القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، وهي تابعة بدرجات متفاوتة للمحروقات المستوردة، تسعى جاهدة ليس فقط إلى تأمين إمداداتها لأطول فترة زمنية ممكنة، بل وإلى فرض سيطرتها على أهم مصادرها في العالم. وهي تستخدم في سبيل ذلك مختلف الوسائل والإمكانات، كالدبلوماسية، وإبرام عقود للتنقيب والإنتاج مع أكبر عدد ممكن من البلدان النفطية، ولما لا استخدام القوة العسكرية عندما تقتضي الحاجة، مثلما حصل في العراق وقبله في أفغانستان.

مقدمة

بدون شك فإن النفط سوف يظل لعدة عقود قادمة المصدر الرئيسي للاستهلاك العالمي للطاقة، وذلك بعد أن فشل البحث العلمي إلى في إيجاد بديل قادر على إزاحته عن مركز الصدارة. إن مثل هذه الأهمية البالغة التي يكتسيها النفط هي ما يؤكده الاهتمام المتزايد به من طرف كل من الشركات النفطية الكبرى والمستهلكون الكبار في العالم. الاهتمام الذي تعبر عنه الشركات النفطية الكبرى من خلال قيامها منذ عام 2000 بزيادة معتبرة في حجم الموارد المالية المخصصة للأغراض الاستثمارية. تقدرها بعض الجهات بمئات المليارات من الدولارات سنويا.[1] كما يترجم هذا الاهتمام كذلك من خلال السعي الحثيث للبلدان الكبرى إلى ضمان تموين اقتصادياتها بالمحروقات تموينا متنوع المصادر ومستقرا ومؤمنا وبأقل كلفة ممكنة.

عند هذا المستوى من التقديم للموضوع ينبغي أن نتساءل عما إذا كان مثل هذا الاهتمام البالغ الذي توليه القوى الاقتصادية الكبرى في العالم للنفط هو فقط من أجل ضمان إمداداتها النفطية بالشروط الملائمة المذكورة وخدمة لمصالح شركاتها النفطية، أم أن الأمر يتعدى ذلك بكثير، وهو يتعلق بالرهانات الإستراتيجية المستقبلية والصراعات فيما بين القوى الكبرى في العالم؟ وإلا فكيف يمكن تفسير كل من:

---

[1] Le Monde du 3 avril 2001.
Fatih Birol, Directeur des études économiques de l'A.I.E., in le Monde du 20 septembre 2005.

ـ التنافس الشرس فيما بين الشركات النفطية الكبرى في جميع مناطق النفط في العالم، بما فيها المناطق غير الآمنة، أي التي تعرف نزاعات أو حروبا أهلية، مثل السودان حاليا*.

ـ احتدام المنافسة فيما بين هذه الشركات إلى حد قبول بعضها بمستويات أرباح أقل في مقابل تحملها مخاطر أكبر، وهي حالة الشركات النفطية لبعض البلدان الصاعدة.

ـ سعي بعض البلدان النفطية في الفترة الأخيرة إلى استعادة سيطرتها على مواردها النفطية، سواء من خلال زيادة حصصها في رأس مال الشركات النفطية الخاصة العاملة على أراضها، أو من خلال تعديلات في أنظمتها الجبائية قصد تعظيم عائداتها بالعملات الصعبة. بهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الاحتجاجات وأحداث العنف التي عرفها بيرو Pérou خلال النصف الأول من عام 2005، والتي طالب منظموها بإعادة النظر في توزيع الريع النفطي فيما بين الشركات الأجنبية والدولة، ثم فيما بين المناطق المختلفة من بيرو.

في الأخير، ما هي ملامح النظام النفطي الدولي كما يبدو في المستقبل؟ وهل ستكون لقوة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية القدرة على فرض قواعد أداء مثل هذا النظام، أم أن قوى أخرى معنية بالرهانات

*** حسب الملحق الاقتصادي لجريدة لوموند الفرنسية، عدد 28 جوان 2005، تتواجد مثلا الشركات النفطية الصينية في حوالي 35 بلد نفطي وهي تعبير عن انشغال الصين بإمداداتها النفطية المتزايدة باستمرار في.**

المستقبلية لهذا النظام، سوف تلقي بكل ثقلها في المنافسة والصراع بهدف ضمان تأمين مصالحها داخل النظام.

فيما يلي، سنحاول استشراف بعض ملامح النظام النفطي العالمي كما يجري تكونه، وإبراز الدور الهام الذي سوف يلعبه في المستقبل كل من المنتجين والمستهلكين الكبار في تحديد مستويات الإنتاج والأسعار في السوق العالمية، وكيف سوف تتطور في المستقبل؛ ومن ثم سنحاول استشراف ما قد تسفر عنه الرهانات.

أهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة

تزايدت أهمية النفط كمصدر للطاقة باستمرار منذ استخراجه لأول مرة في عام 1859 في بنسلفانيا Pennsylvanie بالولايات المتحدة الأمريكية. وبشكل خاص خلال مطلع القرن العشرين، حيث تحولت الأساطيل البحرية، التجارية منها والحربية، من الاعتماد على الفحم الحجري إلى النفط؛ كما أنه تم كذلك الدخول في عصر السيارة وغيرها من وسائل النقل الجوية والبرية، مما أدى إلى زيادة الطلب عليه باستمرار. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أزاح النفط الفحم الحجري عن مركز الصدارة ليصبح هو المصدر الرئيسي للطاقة على المستوى العالمي؛ وهو ما يبينه الجدول الآتي .

وزن مصادر الطاقة في الاستهلاك العالمي بالنسبة المئوية

بترول	فحم الحجري	غاز	طاقة نووية	طاقة مائية
%40	%27	%23	[2]%7	%3

A. Abdelmadjid, ressources énergétiques et développement: quelles politiques, quelles stratégies, février. 2002.

بصدد هذه الأهمية القصوى للنفط، ينبغي أن نتساءل عما إذا كان هذا الأخير سوف يبقى خلال العقود القادمة يشكل المصدر الرئيسي للطاقة أم لا ؟ بدون شك أن الجواب سيكون بالإيجاب، وهو ما تبينه مجموعة الحقائق والمؤشرات التالية:

ـ سعي القوى الاقتصادية الكبرى، سواء من خلال الدبلوماسية أو من خلال دعم أنشطة شركاتها النفطية بمختلف الوسائل الأخرى من أجل تثبيت وتعزيز تواجدها في أكبر عدد ممكن من المناطق النفطية في العالم.

ـ تزايد اهتمام الشركات النفطية الكبرى خلال السنوات الأخيرة؛ وهو ما يعبر عنه تخصيصها لموارد مالية ضخمة لدعم وتطوير مختلف أنشطتها. فمثلا، خلال عام 2002 ازدادت ميزانية التنقيب والإنتاج للشركات النفطية العشر الأولى في العالم بحوالي 14%، منها ما يزيد عن 100 مليار دولار أمريكي للاستثمار في التنقيب والإنتاج. هذا ليس لشيء وإنما للاستجابة في المستقبل للزيادة المعتبرة في الطلب العالمي على النفط.

[2] حسب المنظمة الدولية للطاقة النووية سوف تنخفض هذه النسبة عام 2030 إلى 5%.

ـ توفر الموارد النفطية بكميات كبيرة نسبيا (حوالي 1278 مليار برميل)، تكفي حسب أغلب التقديرات لحوالي 80 أو 90 سنة قادمة حسب الوتيرة الحالية للاستهلاك العالمي (حوالي 83 مليون برميل يوميا)[3].

ـ التفوق النوعي للنفط على البدائل الأخرى للطاقة المتاحة؛ فبالإضافة إلى كونه عمليا وأقل كلفة، فهو ينطوي على مخاطر أقل، سيما مقارنة بالطاقة النووية. إن الجدير بالذكر هو أن هذه الأخيرة هي موضوع مناهضة شديدة على مستوى العالم، خاصة من قبل منظمات غير حكومية، وذلك لأسباب عدة، منها: المخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها، صعوبة إدارة نفاياها وخاصة الكلفة الباهظة لتفكيك المفاعلات النووية المهتلكة[4].علما بأن عدد المفاعلات المشغلة في العالم يبلغ اليوم 440 مفاعل نووي.[5]

ـ عجز البحث العلمي إلى حد الآن عن إيجاد بدائل للنفط وذلك غلى الرغم من الأموال الطائلة التي خصصت وتخصص لهذا الغرض، خاصة منذ الصدمتين النفطيتين في 1974/1973 و 1979/ 1980.

إذن، فإنه من المنطقي والموضوعي جدا أن يستمر النفط لعدة عقود قادمة في احتلال مركز الصدارة فيما بين مصادر الطاقة المستهلكة.

---

[3] Jean Michel Bezat, Pétrole, gaz: une année à risque, Supplément économique, le Monde du 14 février 2006.

[4] تقدر كلفة تفكيك المفاعلات النووية التي تنتشر في المملكة المتحدة البالغ عددها 20 محطة بحوالي 96 مليار أورو، أي بمعدل تقريبا 20 مليار أورو للواحد. هذا بينما يوجد في العالم حاليا 440 مفاعل.

[5] على مستوى العالم، هناك حوالي 20 مفاعل نووي آخر هم في مرحلة الإنجاز، وحوالي 60 عبارة عن مشاريع.

الخريطة الجغرافية للاحتياطات النفطية في العالم[6]

حتى غاية الآن، وعلى الرغم من الكميات الضخمة من النفط التي تم إنتاجها واستهلاكها منذ منتصف القرن التاسع عشر، فإن مناطق كثيرة من الكرة الأرضية لا تزال تنطوي على احتياطات نفطية ضخمة جدا، تكفي لعدة عقود قادمة[7]. غير أن ما يثير الاهتمام بهذا الصدد هو تركز وجود هذه الاحتياطات في بلدان صغيرة في غالبيتها، وتقع في مناطق جغرافية محددة، أهمها على الإطلاق منطقة الشرق الأوسط. بالمقابل فإن المستهلكين للكبار، وهم على الترتيب: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان والهند، لا يتوفرون سوى على حصص صغيرة من إجمالي الاحتياطي العالمي. فإذا جمعنا حصص بلدان كل من أمريكا الشمالية وأوروبا فهي تقل بكثير عن حصة صاحب أكبر احتياطي في العالم، وهي المملكة العربية السعودية. بل وتكاد لا تساوي حتى حصة بلد صغير مثل الكويت باعتباره صاحب رابع أكبر احتياطي في العالم.

---

[6] Hossein **R**azavi, **F**inancement des projets pétroliers et gaziers dans les pays en développement **F**inances et développement, juin 1996, pp 2 – 5.
Michel **G**renon, prospectives pétrolières mondiales, **P**roblèmes économiques, n° 1628, du 20 juin 1979.

[7] **ينبغي التمييز ما بين مصطلحي الموارد والاحتياطات النفطية: فالمورد النفطي يقصد به الكميات النفطية، سواء كانت قابلة للاستغلال أو غير قابلة لأسباب فنية أو اقتصادية؛ أما الاحتياطات فهي الجزء من الموارد النفطية المعروفة ولقابلة للاستغلال تقنيا واقتصاديا.**

إن الجدول الآتي، والمدعوم بخريطة توضيحية موجودة في الصفحة الموالية، يعطي صورة واضحة عن التوزيع الجغرافي للاحتياطات النفطية في العالم عام 2000.

الحصة بالنسبة المئوية من إجمالي الاحتياطي العالمي

العربية السعودية	العراق	الإمارات العربية	الكويت	إيران	باقي أوبك	اتحاد سوفييتي	منظمة التعاون	باقي العالم
25.5	10.9	9.4	9.3	8.7	13.8	6.3	8.3	7.8

Source : le Monde du 30 septembre 2000.

حسب الجدول، تتوفر بلدان مجلس التعاون الخليجي وحدها على حوالي 45% من احتياطات العالم من النفط. إذا أضفنا إليها احتياطيي كل من العراق وإيران، فإن هذه المنطقة الصغيرة من العالم تكون تتوفر على حوالي ثلثي(66%) من احتياطات العالم. وأما إذا أخذنا بالحسبان احتياطات آسيا الوسطى، وعلى وجه التحديد، بحر قزوين الواعد باحتياطات ضخمة (تقدرها جهات أمريكية بحوالي 100 إلى 200 مليار برميل)، فإن منطقة الشرق الأوسط وجزء من أسيا الوسطى ستكون تتوفر على ما لا يقل عن 75% من احتياطات العالم من النفط[8].

عليه فلا غرابة إن كانت هذه المنطقة تشكل موضع اهتمام بالغ من طرف القوى الاقتصادية الكبرى في العالم. الفكرة التي سنعود إليه فيما بعد من هذا المقال.

---

[8] **الاحتياطي النفطي، أي تقدير للكميات المعروفة والقابلة للاستغلال، مع وجود هامش خطأ مسموح به في الحسابات التقديرية، وهو 20%.**

World energy Outlook, octobre 2004.

إن كيفية التوزع الجغرافي للنفط هذه لا تغيرها الاكتشافات النفطية الجديدة، بل تثبتها. فمن حيث الاحتياطات المكتشفة حديثا، تبقى دائما منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على الترتيب تضطلعان بمركز الصدارة، تأتي بعدهما مباشرة منطقة أفريقيا الغربية بحقولها النفطية العملاقة المكتشفة، خاصة في المياه الإقليمية لكل من أنغولا ونيجيريا. بصدد هذه الأخيرة، أي أفريقيا الغربية، تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بها من قبل الدول الكبرى أخذ يتزايد بقدر ملحوظ منذ عقد التسعينات. وبدون شك، فإن زيارة كل من الرئيسين الأخيرين للولايات المتحدة الأمريكية والرئيس الصيني الحالي لا تخرج عن هذا المضمار.

توافق في مصالح مستهلكين ومنتجين كبار

في سياق موجة العولمة الاقتصادية الراهنة وما تتسبب فيه من تزايد في التبعية والاعتماد المتبادل فيما بين اقتصاديات العالم؛ وأخذا بعين الاعتبار لحقيقة التوزع الجغرافي للموارد والاحتياطات النفطية في العالم، المتمثلة في كون كبار المستهلكين لا يتوفرون إلا الشيء القليل جدا منها. فإنه تم إحداث نوع من التبعية والاندماج الاقتصادي فيما بين البلدان الرأسمالية المتقدمة باعتبارها الملاذ الأخير للفوائض المالية النفطية وبعض الاقتصاديات النفطية التي تتميز بضعف الطاقات الاستيعابية؛ مما أدى إلى تكون مصالح مشتركة بين هؤلاء وأولئك البلدان. بحيث أن أي غلاء للنفط ومشتقاته، إذا ما تسبب في تكسير النمو الاقتصادي العالمي، فإنه سيلحق خسائر معتبرة بهؤلاء المنتجين والمستهلكين على السواء[9]. أي أن كل زيادة

[9] Le Monde, supplément économique, du 15 octobre 2002.

معتبرة في سعر البرميل إذا كان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي العالمي فهي قد تؤثر سلبا وبنفس القدر تقريبا على مصالح بلدان الفائض المالية النفطية. بتعبير محاسبي، فإن مجموع عائدات التوظيفات المالية وأرباح استثمارات هذه البلدان في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ستتراجع بقدر قد لا تعوضه الزيادة في الإيرادات الناجمة عن ارتفاع سعر النفط. بناء على هذه النتيجة، ينبغي أن نتساءل عما إذا كان من مصلحة البلدان النفطية التي بحوزتها توظيفات واستثمارات مالية كبيرة في الاقتصاديات المتقدمة، أن تؤدي قوى السوق، كما هو الحال في الفترة الراهنة، إلى ارتفاع سعر البرميل إلى المستوى الذي يكسر النمو الاقتصادي العالمي، أم أن مصالحها الاقتصادية تقتضي منها العمل مع المستهلكين الكبار على بناء نظام نفطي عالمي بحيث يكون مستوى أسعار النفط لا يؤثر سلبا على الاستقرار والنمو الاقتصادي العالمي، ومن تم حماية مصالحهما الاقتصادية المشتركة؟ هذا هو الإشكال الذي سنحاول معالجته فيما يلي.

ملامح النظام النفطي العالمي

لم تكن سوق النفط حرة خلال تاريخها البالغ حوالي 146 سنة سوى خلال فترتين اثنتين فقط، وهما قصيرتان نسبيا. أما الأولى، وهي الفترة المحصورة ما بين عام 1859، تاريخ أول استغلال للنفط في بالولايات المتحدة الأمريكية، وعام 1863، تاريخ إنشاء احتكار تكرير النفط من قبل رجل الأعمال الأمريكي الشهير جون روكفلر John Rockefeller وشركة ستا ندر وايل Standard oïl. أما الثانية، فهي الفترة الممتدة من تاريخ الصدمة النفطية المعاكسة لعام 1986 إلى الآن. وهي الفترة التي سنعود

إليها لاحقا. أما خلال كل الجزء الباقي من تاريخ النفط فكانت السوق النفطية دوما سوقا احتكارية. فخلال الفترة 1863 ـ 1914 كانت أسعار النفط تحدد تحديدا إداريا من طرف شركات التكرير. وان إصدار التشريعات الأمريكية المحرمة لإنشاء التروستات في عام 1911 législation antitrust لم يمر عليها إلا بضعة سنوات ليتم تجاوزها من خلال توصل الشقيقات السبع، وهي أكبر الشركات النفطية في العالم الغربي، إلى اتفاق حول فرض رقابتها على النفط والتحكم فيه على المستوى العالمي. الأمر الذي تم في عام 1928 في إطار ما سمي بحلف أكنا كري Pacte dachnacarry [10]. بمقتضى هذا الاتفاق أصبح هو سعر نفط خليج المكسيك هو السعر المرجعي في السوق العالمية؛ ولذي استمر العمل به حتى غاية 1973. وهو تاريخ استحواذ منظمة البلدان المصدرة للنفط، ولأول مرة، على مبادرة تحديد سعر النفط في السوق العالمية. الاستحواذ الذي لم يعمر إلا حوالي عقد من الزمن.

في تقديرنا أن نظام نفطي عالمي تحكمه آليات السوق أخذ لأول مرة في التكون بعد حدوث الصدمة النفطية المعاكسة لعام 1986. إذ أن نوعا من العقلانية في أداء سوق النفط أصبح أمرا واقعا: فأوبك ،وهي تتوفر على حوالي 75% من احتياطات النفط العالمية تعتبر مكونٌ ولاعبٌ هامٌ في النظام النفطي العالمي كما يجري تكونه. فهي تتصرف بقدر كبير من التفهم والعقلانية، بحيث تستجيب لحاجيات النمو الاقتصادي العالمي

[10] هذه التسمية هي نسبة إلى اسم صاحب ملكية حقول النفط في اسكوتلاند رئيس شركة شيل Shell.

بكيفية إيجابية، سواء من حيث المستوى المعقول للأسعار التي تدافع عنه، أو من حيث إمداده بالكميات الكافية من النفط. إن هذا الدور الإيجابي الذي تضطلع به أوبك في ظل سوق حرة للنفط يجد التعبير عن نفسه أساسا وبشكل جلي في آلية ضبط سعر النفط الذي تم وضعها والشروع في العمل بمقتضاها في شهر مارس من عام 2000[11]. الآلية التي بمقتضاه ينبغي أن يكون سعر البرميل من النفط يتقلب في حدود 22 إلى 28 دولار، وهو ما يعادل فقط حوالي 10 إلى 11 دولار بداية الثمانينات. إن مثل هذه السياسة النفطية لأوبك تثير العديد من الأسئلة، أهمها على الإطلاق: هل أن سعر النفط كما تحدده الآلية يعكس فعلا العوامل الموضوعية التي تحكم سوق النفط، وخاصة منها قوى العرض والطلب، أم أنه سعر يعكس موازين القوى على مستوى البلدان المنتجة والمستهلكة والمصالح المتشابكة، المتوافقة أحيانا والمتناقضة أحيانا أخرى؟ يبدو أن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أجاب عن السؤال، بحيث تبين بكل تأكيد كون هامش تقلب السعر كما تنص عليه آلية أوبك هو دون المستوى الذي تفرضه آليات السوق الحرة. أي العوامل الموضوعية التي تحكم السوق، وهو ما سنعالجه فيما يلي مباشرة.

---

[11] تقضي آلية أوبك في ضبط سعر البرميل بأن تتدخل المنظمة في السوق عن طريق زيادة حجم الإنتاج من النفط كلما تجاوز السعر مستوى السقف وهو 28 دولار؛ وعلى العكس من ذلك تتدخل المنظمة عن طريق تخفيض إنتاجها كلما انخفض السعر دون الحد الأدنى 22 دولار.

العوامل الموضوعية المحددة لسعر البرميل

هناك عوامل عدة تدخل في تحديد سعر النفط ومشتقاته في السوق العالمية، منها الاقتصادية والأمنية والسياسية. أما العوامل الاقتصادية فأهمها: الزيادة المستمرة في الطلب العالمي، الاحتياطات والموارد النفطية المتوفرة في العالم، الطاقات التكريرية، الرسوم المختلفة التي تُفرض على مختلف الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية للنفط ومشتقاته، هوامش الربح التي يفرضها منطق البورصة وكبار المساهمين في الشركات النفطية، والكلفة الحدية لاستخراج النفط. أما العامل الأمني، والذي برز بقوة خلال السنوات الأخيرة، فهو يلعب دورا تختلف أهميته حسب الظروف التي تمر بها مناطق النفط المختلفة. والعامل السياسي المتمثل في موازين القوى بين المنتجين والمستهلكين الكبار، وهو في تقديرنا من أهم العوامل الظرفية المحددة لسعر النفط ومشتقاته. هذا وتتأكد أهمية هذا العامل أكثر فأكثر من خلال سعي القوى الكبرى للسيطرة أكثر فأكثر وبشتى الوسائل على أهم منابع النفط في العالم. من أهم الأمثلة على ذلك، التواجد الدبلوماسي القوي لقوة كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية في كل المناطق الغنية بالنفط، بل والتواجد العسكري عندما تقتضي الحاجة ذلك. هذه المساعي للسيطرة على منابع النفط ليست اعتباطية بل لحسابات إستراتيجية دقيقة. إذ أن من يستطيع التحكم في الاحتياطات ومستويات الإنتاج والأسعار في المنبع يمكنه توظيفها لتحقيق مصالح محددة قد تكون على حساب الغير من المنافسين والخصوم. فيما يلي سنتعرض لأهم العوامل والقوى الفاعلة في عملية تحديد مستوى الإنتاج وأسعار النفط ومشتقاته.

I ــ نمو الطلب العالمي على النفط ومشتقاته

حسب الوكالة الدولية للطاقة، سوف يزداد الطلب العالمي على النفط خلال العقدين القادمين بمعدل لا يقل عن 2% سنويا، وذلك نتيجة زيادة عدد سكان العالم (من 6 إلى 7.4 مليار نسمة بحلول 2020) والنمو الاقتصادي العالمي بصفة عامة، ونمو الاقتصاديات الصاعدة بصفة خاصة[12]. فاقتصاد صاعد كالاقتصاد الصيني، رغم أنه لم يتحول إلى مستورد للنفط إلا ابتداء من عام 1993، فإنه تابع للنفط المستورد بنسبة لا تقل عن 45% عام 2003. وهي تبعية مرشحة للزيادة بكميات ضخمة جدا بسبب النمو الاقتصادي القياسي وتقهقر رقعة الفقر وعدد الفقراء في الصين. أي تحسن مستوى معيشة مئات الملايين من المواطنين. فخلال الفترة 1981 ــ 2001 تمكنت الصين من تخفيض نسبة الفقراء الذين يعيشون بدولار واحد أو أقل في اليوم من 46% إلى 17% من عدد السكان. أي ما يزيد عن 400 مليون شخص. وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي سمح بتكون طبقة متوسطة واسعة جدا، يقدرها تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بحوالي 50 إلى 60 مليون عائلة؛ وهي تلعب دورا كبيرا في دعم وتعزيز الطلب الداخلي الصيني، بما فيها الطلب على الواردات[13].

---

[12] أنظر : Le Monde du 03 avril 2001. le Monde du 05 juillet 2005

[13] أنظر : Rapport O.C.D.E., in le Monde du 30 septembre 2005.
Le président Chinois, in le Monde du 18 octobre 2005.

نفس الوضع، ولو بدرجة أقل في البلدان الصاعدة الأخرى. عليه فإنه يكفي أن نعلم بأن حصة فرد البلدان الصاعدة من النفط ارتفعت ارتفاعا ملحوظا من 2 برمي يوميا، وهو مستواها حاليا مقابل 18 للفرد الأمريكي و10 للأوروبي، ليزداد الطلب العالمي على النفط بنسب عالية[14].

II ـ الطاقات التكريرية في العالم

في الظروف الراهنة، تعتبر الطاقات التكريرية في العالم من محددات أسعار مشتقات النفط ومن تم خام النفط نفسه. فحسب الكثير من الخبراء، في الوقت الراهن يعود ارتفاع أسعار المشتقات النفطية عند الاستهلاك (300 دولار للبرميل) بدرجة معينة إلى الاختناق الذي يتسبب فيه عدم كفاية الطاقات التكريرية في العالم، وخاصة عند أكبر بلد مستهلك ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكية. عليه فإنه طالما ظلت الطاقات التكريرية لا تستجيب بالقدر الكافي للطلب العالمي على المشتقات، فإنها سوف تستمر في تغذية شهية المضاربين في السوق العالمية، وبالتالي فهي ستعمل في المنظور القريب على الإبقاء على ميل مستوى أسعار المشتقات نحو الارتفاع وبالتالي أسعار خام النفط نفسه باعتبارها هي التي تقودها كما يبدو. غير أنه ينبغي التأكيد على أن الاختناق الذي يسببه نقص الطاقات التكريرية ليس بالسبب الوحيد و ليس بالأهم.

---

[14] **حسب بعض الخبراء، إذا أصبحت العائلات الصينية مجهزة بالسيارات بالمستوى الذي توجد عليه العائلات الغربية حالي، فإن الصين لوحدها تصبح تستهلك كمية من النفط تعادل الاستهلاك العالمي حاليا. والسيناريو قابل للتحقيق جزئيا إذا علمنا أن الصين دخلت عصر تركيب السيارات وبأعداد كبيرة (حوالي 400 ألف سيارة سنويا).**

III ـ كلفة استخراج النفط

يبلغ متوسط تكلفة استخراج برميل النفط على مستوى أوبك حوالي 5 دولار أمريكي؛ وهي تكلفة متفاوتة من بلد إلى آخر حسب إنتاجية الآبار[15]. ففي العراق مثلا، يقل متوسط هذه التكلفة عن دولار واحد، وهي الأقل على الإطلاق في العالم. بينما تبلغ حوالي 3 دولارات في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 7 إلى 8 دولارات في الجزائر. أما خارج بلدان منظمة أوبك فهي حوالي 12 دولار في المتوسط. إن أهمية مستوى تكلفة استخراج النفط تكمن في كونها تشكل قيدا صارما يدخل في تحديد عائد الاستثمار الذي يفرضه المساهمون الكبار على الشركات النفطية، خاصة تلك المدرجة في البورصات، في مقابل توفيرهم لها ما تحتاجه من موارد مالية لازمة لتمويل أنشطتها[16]. تجدر الإشارة إلى أن نسبة عائد الاستثمار المفروض على هذه الشركات هو على العموم 20%[17]. هذا القيد المالي الصارم يدخل في تكوين التكلفة المتوسطة التي يجب أن لا ينخفض دونها سعر برميل النفط حتى لا تقوم الشركات النفطية في إعادة النظر في قراراتها الاستثمارية.

---

[15] **تتفاوت إنتاجية آبار النفط تفاوتا كبيرا جدا وذلك من منطقة إلى أخرى من العالم. فهي تبلغ حوالي 5840 برميل يوميا للبئر الواحدة في منطقة الشرق الأوسط، بينما تبلغ 1576 برميل في أفريقيا و 175 برميل في أمريكا اللاتينية و45 برميل في بلدان الاتحاد السوفييتي سابقا و17 برميل فقط بالولايات المتحدة الأمريكية.**

[16] R. Mabro, président de l Oxford institut for energy studies, les nouveaux entrants prennent des risques que refusent les majors. Supplément économique, le Monde du 28 juin 2005.

[17] **نفس المرجع المذكور سابقا.**

ليست الزيادة في سعر البرميل، إذا ما تجاوزت حدا معينا هي مرفوضة فقط من قبل المستهلكين الكبار في العالم الغربي، وذلك بسبب كونها ستؤدي إلى تحويل قدرة شرائية كبيرة من المستهلكين إلى المصدرين، والذين هم لا يتوفرون على طاقة استيعابية كافية لها، مما يؤثر سلبا على الطلب الكلي العالمي، ومن تم على النمو الاقتصادي، وهو أمر مرفوض إطلاقا•. كما أن كذلك كل انخفاض لسعر البرميل عن مستوى معين هو مرفوض من قبل نفس الجهات، نظرا لتبعية ميزانيات الحكومات الغربية إلى رسوم الطاقة بصفة عامة، ورسوم مشتقات النفط بصفة خاصة. والشيء المؤكد هو أن تخفيض الرسوم غير ممكن إلا في حدود ضيقة جدا كما سنوضحه فيما يلي.

IV ـ الرسوم النفطية

على إثر الصدمة النفطية الأولى لأسعار النفط في عام 1974/1973، قامت البلدان الرأسمالية المتقدمة برفع معدلات الرسوم المفروضة على المحروقات واستحداث رسوم أخرى؛ بحيث عرفت

• حسب بيار موسى، مستشار صندوق النقد الدولي ومدير بحوثه، إذا حصلت زيادة في سعر برميل النفط بمقدار 10 دولار في المتوسط، ولمدة سنة، فإنه حسب مستوى الإنتاج السنوي العالمي للنفط سيتم تحويل قيمة زائدة من المستهلكين إلى المنتجين قدرها حوالي 300 مليار دولار. وهي قيم تفوق الطاقة الاستيعابية لأغلبية البلدان الرئيسية المصدرة للنفط. وبالمقابل فإن العديد من البلدان المستهلكة ستكون مضطرة لتقليص نفقاته من أجل تمويل وارداتها النفطية. تضافر هذين العاملين من شأنه أن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي العالمي.

الرسوم في مجموعها زيادات معتبرة، تراوحت خلال الفترة 1998/1980 ما بين 200 و300%. مما جعل سعر البرميل عند الاستهلاك يرتفع ليبلغ في المتوسط 75 دولار على مستوى بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وحوالي 100 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو يبلغ الآن، أي عند نهاية 2005، حوالي 300 دولار للبرميل بسبب عوامل عدة، خاصة منها الاختناق الذي يتسبب فيها العجز في الطاقات التكريرية في العالم. في الأصل كان الهدف من تلك الزيادات في الرسوم النفطية وبالتالي في أسعار المحروقات، هو ترشيد الاستهلاك وتشجيع المستهلكين على التحول جزئيا من النفط إلى البدائل الأخرى قصد تحقيق وفورات يكون من شأنها تقليص التبعية إزاء الواردات النفطية، وخاصة إزاء منظمة أوبك. أما بالنسبة للوفورات فتم تحقيق نجاح كبير. إذ بينما كان الاقتصاد العالمي في عام 1971 يستهلك 560 لترا من النفط من أجل إنتاج ما قيمته 1000 دولار من الناتج العالمي فهو لا يستهلك في عام 2002 إلا 380 لترا؛ بطبيعة الحال مع وجود تفاوت فيما بين البلدان. إذ على سبيل المثال يلزم 1150 لترا للصين من أجل إنتاج 1000 دولار من الناتج المحلي في مقابل 330 لترا فقط بالنسبة لأمريكا الشمالية، و180 لترا بالنسبة لبلدان الاتحاد الأوروبي[18]. أما التحول إلى بدائل النفط ففشل إلى حد كبير؛ لأن

[18] P. A. Dalhommais, la consommation d'énergie augmentera moins vite que la croissance mondiale dans les prochaines années, supplément économique, le Monde du 05 juillet 2005.

النفط مازال وسيظل، مثلما كان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، المصدر الرئيسي للطاقة، وهو ما بيناه سابقا[19].

سوف تظل الرسوم النفطية تشكل أحد المحددات الرئيسية لأسعار المشتقات (50% في فرنسا)، وذلك بسبب درجة تبعية ميزانيات البلدان الرأسمالية المتقدمة لها. لتوضيح هذه التبعية نأخذ حالة فرنسا؛ز بعد الاستجابة الجزئية من طرف حكومة L. Jospin لمطالب المستهلكين، والتي تم التعبير عنها من خلال مظاهرات عارمة جابت شوارع كل المدن الفرنسية في عام 2000، وذلك بتخفيضها لسعر اللتر من البنزين بجميع أنواعه بمقدار 20 سنتيم، قال وزير ماليتها آنذاك L. Fabius: إنه يستحيل على فرنسا عمل أكثر من ذلك، لأن تخفيض بواحد فرنك فرنسي في اللتر سيتسبب في حرمان الخزينة العمومية من إيراد 50 مليار فرنك، وهو أمر لا يمكن لميزانية الدولة تحملة[20]. إن تبعية ميزانية الدولة للرسوم المفروضة على النفط ومشتقاته لا تخص فرنسا فقط بل كل البلدان الرأسمالية المتقدمة، طبعا بدرجات متفاوتة.

V- مستوى الموارد النفطية في العالم

إن العودة إلى الإحصائيات المتعلقة بالنفط تبين لنا بشيء ن الدقة بأنه منذ دخوله في النمط العالمي لاستهلاك الطاقة إلى غاية نهاية القرن العشرين يكون العالم قد استهلك حوالي 50% من الموارد النفطية المتاحة. وحسب تقديرات الخبراء، فإن الاحتياطات النفطية الحالية في العالم، التي

[19] أنظر عملنا هذا ص. 5.

[20] Le Figaro économique du 19 septembre 2000.

تبلغ حوالي 1278 مليار برميل، تكفي لحوالي 42 سنة حسب وتيرة الاستهلاك العالمي الراهنة(84 مليون برميل في اليوم)، أما الموارد النفطية فهي قد تكفي لحوالي 90 سنة قادمة. و كلا الفترتين قصيرة بالتأكيد ، مما يجعلها تثير تساؤلا مهما للغاية حول ما إذا كانت مثل هذه الفترة تكفي للبحث عن بدائل للنفط في ظل الإمكانيات المادية والعلمية المتاحة؛ وبالتالي تجنيب العالم التعرض لأزمة طاقة؟ ليس هناك ما يدعو للتفاؤل، وهو في تقديرنا أحد الأسباب الرئيسية المفسرة لميل أسعار النفط نحو الارتفاع خلال السنوات الأخيرة. الارتفاع الذي لا يمكن الحد منه في المستقبل إلا باكتشاف بدائل للنفط الذي هو في الطريق إلى النضوب. بهذا الصدد، يقول المدير الحالي للدراسات بالمنظمة الدولية للطاقة: " إن مستوى الإنتاج في البلدان غير الأعضاء في أوبك سوف يأخذ في التناقص بعد 2010؛ وأن القيام باستثمارات كافية، واستقرار الأسعار عند مستويات معقولة ومشجعة، وحدهما الكفيلان بالمحافظة على مستوى الإنتاج العالمي مستقرا لبعض الوقت قبل أن يأخذ في التناقص. بالمقابل فإن كون الأسعار والاستثمارات دون المستوى المطلوب سوف تعجل من التناقص الحاد في الإنتاج، مما يزيد من درجة التبعية إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط"[21] . بهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن تبعية الولايات المتحدة الأمريكية لنفط الشرق الأوسط في عام 2005 هي 19.6%، أي حوالي 2.35 مليون برميل يوميا. أما تبعية أوروبا له فهي25.5%؛ وكلاهما مرشحة للزيادة الكبيرة في المستقبل المنظور. وهو في تقديرنا ما يفسر الاهتمام البالغ و المتزايد الذي

[21] Le Monde du 13 septembre 2005.

توليه هذان القوتان الاقتصاديتان الكبريان وغيرهما لمنطقة الشرق الأوسط ولغيرها من المناطق النفطية الأخرى في العالم. فالولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم سياستها الطاقوية على أساس التوليف بين ثلاث مقاربات (الاستمرار في الاعتماد على المحروقات، إيجاد طاقات بديلة للنفط، تحقيق أكبر قدر من الوفورات في استهلاك الطاقة) تفضل المقاربة الأولى مع اللجوء إلى جيوسياسة إمبريالية لتأمين إمداداتها النفطية في المنبع[22].

VI ـ جبهة المستهلكين

كشفت المظاهرات العارمة التي شهدتها بلدان أوروبية عدة خلال عام 2000 عن كون المستهلك واعيا تمام الوعي بمدى مسؤولية الحكومات عن غلاء أسعار مشتقات النفط. عليه فإن مطالبتهم بتخفيضها كانت موجهة لحكوماتهم تحديدا. ولما كان من المتعذر، إن لم نقل من المستحيل على حكوماتهم، الاستجابة إلا بقدر قليل فإنها لجأت إلى تحميل المسؤولية للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط، وخاصة لمنظمة أوبك. محاولة إرغامها على العمل على إحداث تخفيض فيها من خلال ضخ المزيد من الخام في السوق. إن تبعية ميزانيات العديد من الدول الرأسمالية المتقدمة للرسوم على النفط ومشتقاته، وتوافق بعض المصالح الاقتصادية لبعض كبار المنتجين والمستهلكين للنفط، ووعي جبهة المستهلكين بكون أسعار المحروقات عند الاستهلاك لا تعكس كلفة الإنتاج بل هي أضعاف مضاعفة لها، ومدى قدرة

[22] Le projet de loi d'orientation sur les énergies du gouvernement Français, in supplément économique, le Monde du 17 février 2004.

البلدان الرأسمالية المتقدمة على إجبار المنتجين على العمل من أجل الحيلولة دون ارتفاع الأسعار؛ كل هذه العوامل متضافرة تلعب دورا في تحديد أسعار النفط في السوق العالمية.

VII- العامل الأمني

إن فكرة تأمين منابع النفط من وجهة نظر المستهلكين الكبار هي فكرة تغطي عدة ميادين، منها عدم وصول تيارات أو أحزاب سياسية معادية لمصالحهم إلى سدة الحكم، عدم استقرار بلد أو بلدان نفطية أو تعرضها لأحداث خطيرة، كحصول أعمال عنف وشغب أو حروب أهلية، بحيث تؤثر على الأنشطة النفطية. في تقديرنا هذه هي الصورة التي يوجد عليها عالم النفط في الفترة الأخيرة، وخاصة منذ نهاية عام 2001، أي منذ أن بدأت تلوح في الأفق الحرب على العراق. إن اللاأمن في بعض المنطق الغنية بالنفط، وعدم الاستقرار في بعض آخر منها، هو ما يفسر جزئيا الارتفاع المستمر لأسعار النفط في الفترة الأخيرة.

الرهانات الإستراتيجية المستقبلية

في الوقت الراهن، يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة العظمى الأوحد في العالم، لم تعد راضية بوضعها القانوني كما هو الآن. وإلا فكيف يمكن تفسير تجاهلها لرفض أعضاء دائمين لشنها الحرب على العراق ورغبتها في إخضاع الأسرة الدولية بكاملها لأرادتها. ينبغي أن نتساءل كذلك عن الأسباب الحقيقية، وخاصة الخلفية الاقتصادية، لغزوها للعراق ولأفغانستان من قبل ومحاولتها زعزعة النظام في فنزويلا وتزايد

اهتمامه بأفريقيا الغربية؛ هل ذلك من أجل تأمين العالم من تهديدات القاعدة والنظام العراقي فقط، أم أن الخلفية الاقتصادية لهذه الحروب ت وبالضبط مراقبة منابع النفط في منطقة الشرق الأوسط، هي الدافع الرئيسي؟ في حالة الإيجاب، فإنه ينبغي أن نتساءل عن الأهداف الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية من الحرب، هل هي السيطرة على منابع النفط في منطقة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، ومن تم ربح الرهانات خلال القرن الحادي والعشرين باعتباره قرن الطاقة النفطية؟

قبل شن الحرب على العراق كانت الشركات النفطية الأمريكية تسيطر على حوالي 62% من نفط العراق، في حين أن تبعيتها لنفط منطقة الشرق الأوسط لا تتجاوز 20%[23]. كما كانت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من سوق الشرق الأوسط لسلع والخدمات تبلغ تقريبا 15%، وهي أكبر حصة على الإطلاق مقارنة بحصص الدول الكبرى الأخرى. ألم يكن بإمكان الولايات المتحدة تحقيق تأمين الإمدادات النفطية دون اللجوء للقوة العسكرية سعيا للمراقبة المباشرة لمنابع النفط، وذلك كما فعلت في أفغانستان والعراق؛ أم أنها تريد أن تضمن كذلك تغلل شركاتها النفطية في مناطق النفط بحيث يمكنها في المستقبل التحكم في كل من مستوى الإنتاج والأسعار وتوظيفهما من أجل تحقيق مصالح حيوية كثيرة، وذلك على حساب القوى الأخرى في العالم.

حسب التقديرات، سوف يزداد الاستهلاك العالمي من النفط بمعدل لا يقل عن 2% سنويا من الآن وحتى غاية 2020، ليبلغ حوالي

[23] BP. Statistical Review of World Energy, juin 2005.

111 برميل يوميا بحلول عام 2020 [24]. بما أن الاقتصاديات الكبرى والصاعدة هي المعني الأكثر بهذه الزيادة، فإن تبعيتها المرتفعة في الوقت الراهن للنفط المستورد سوف تزداد في المستقبل لتبلغ مستويات أعلى. في مثل هذا السياق المحفوف بالمخاطر والتخوفات، تسعى مختلف القوى الكبرى والصاعدة لتأمين إمداداتها النفطية المستقبلية، وذلك من خلال دعم شركاتها النفطية الوطنية بالفوز بعقود امتيازات في أكبر عدد ممكن من البلدان النفطية[25]. هذه هي "المعركة" التي تسعى جاهدة الولايات المتحدة الأمريكية للفوز بها باستخدام كل الوسائل(من خلال شركاتها النفطية المتفوقة تكنولوجيا، وباستخدام دبلوماسيتها وقوتها العسكرية عندما تقتضي الحاجة ذلك).

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع نخلص إلى مجموعة النتائج التالية:

1 ــ بعد أن تأكدت فكرة كون النفط سوف يظل المصدر الرئيسي للطاقة خلال القرن الحادي والعشرين؛ وفي سياق عالمي تسوده منافسة شرسة فيما بين القوى الكبرى، تسعى كافة الدول الكبرى والدول الصاعدة، باعتبارها المستهلك الأكبر للنفط، إلى تأمين إمداداتها النفطية المستقبلية، مستخدمة سبيل ذلك كافة الوسائل، المالية والدبلوماسية وحتى القوة العسكرية أحيانا؛

[24] P. A. Delhommais, La croissance de l'énergie augmentera moins vite que la croissance mondiale dans les prochaines décennies. supplément économique. le Monde du 5 juillet 2005.

[25] A. Reverchon, les compagnies du sud sont de plus en plus actives dans le grand jeu pétrolier. supplément économique. le Monde du 28 juin 2005.

2 ــ في سياق دولي شديد المنافسة، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العظمى الوحيدة في العالم، إلى دعم مركز شركاتها النفطية المتفوقة تكنولوجيا ورأسماليا، ومن تم التحكم في أهم منابع النفط في العالم وتوظيفه كسلاح. كل ذلك بهدف ربح الرهانات المستقبلية المتمثلة أساسا في حماية مصالحها الحيوية وتعزيز تفوقها؛

3 ــ في ظل سوق نفطية عالمية حرة، كما هي خلال الفترة الحالية. ونظرا لميل الموارد النفطية العالمية إلى الأفول بل والنضوب في المستقبل المنظور، وعجز البحث العلمي إلى حد الآن عن إيجاد بدائل لها، هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية نظرا للزيادة المعتبرة في الطلب العالمي على النفط خلال السنوات القادمة؛ فإن ميل أسعار النفط نحو الارتفاع المستديم في السوق العالمية هو نتيجة حتمية لا مفر منها؛

4 ــ يمكن للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط، إذا لم تفقد سيادتها على مواردها النفطية، أن تستفيد من الميل الموضوعي والمستدام لأسعار النفط نحو الزيادة بسبب كون العالم يتوجه نحو فترة ما بعد النفط.

بيبليوغرافيا

1) Attar (A.) Ressources énergétique: Quelles politiques, quelles stratégies? Février 2002.
2) Ayoub (A.) et Percebois, Pétrole : Marchés et stratégies, Economica, 1987.
3) Bezat (J. M)., Pétrole, gaz : Une année à risques, Supplément économique, le Monde du 14 avril 2006.
4) Birol (F.) Directeur des études économiques de l'A.I.E., Un double message aux consommateurs, le Monde du 25 septembre 2005.

5) Clairement (F.), La finance Koweitienne se taille un empire, Le Monde diplomatique, septembre 1998.
6) Grenon (M.), Perspectives pétrolières mondiales, Problèmes économiques, n° 1628, du 20 juin 1979. p.p.2 – 7.
7) Lhomme (S.), Le nucléaire : Une réponse fallacieuse à la crise du pétrole, Supplément économique, le Monde du 30 Août 2005.
8) Maroselli (A.), L'offshore dans le monde: ou en est la production? Problèmes économiques, n° 1628, du 20 juin 1979, p.p. 7 – 10.
9) Supplément économique, le Monde du :
- 3 avril 2001.
- 28 juin 2005.
- 5 juillet 2005.
- 30 septembre 2005.
10) O.P.E.C., Bulletin, juin 2004.
11) O.P.E.C. Bulletin, July/August 2004
12) O.P.E.C. Annuel rapport, 2001.
13) O.C.D.E. rapport annuel, 2005.
14) Sarkis (N.), Financer le développement dans le Monde Arabe, l'inquiétude baisse des revenus pétroliers, le Monde diplomatique de février 1993.
15) Sarkis (N.), Le pétrole du golfe toujours plus convoité, Le monde diplomatique, novembre 1994.
16) Sidnic (P.), Le pétrole arme de domination, pour un fonds international de l'énergie, le Monde diplomatique, 1990.
17) Razavi (H.), Financement des projets pétroliers, dans les pays en développement, finances & développement, 1996.